باعتباره معلما تراثيا

رئيس الوزراء يوجه إلى إعادة بناء بيت عبدالله بن عيسى المناعي بقلالي

وجه صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء إلى إعادة بناء بيت عبدالله بن عيسى المناعي بمنطقة قلالي على نفقة الدولة باعتباره بيتا تاريخيا أثريا.

وكان سموه قد عبر بالأمس خلال زيارته لمجلس بن هندي بمدينة المحرق عن استيائه الشديد عندما فوجئ بقيام بلدية المحرق بهدم البيت.

الجدير بالذكر أن قطاع الثقافة والتراث الوطني بوزارة الإعلام بالاتفاق والتنسيق مع لجنة الإعمار قد اتخذ قرارا بالمحافظة على البيت وترميمه واعتباره معلما أثريا من معالم البحرين التاريخية.. كما أمرت لجنة الإعمار بوقف دعوى كانت بلدية المحرق قد رفعتها أمام محكمة الأمور المستعجلة بهدم البيت.. ثم فوجئ الجميع يوم الأربعاء الماضي بهدم البلدية للبيت بسبب انهيار جزء يسير منه. وصرح السيد محمد المناعي بأن العائلة تحتفظ بجميع صور وخرائط وثائق البيت، الأمر الذي يساعد على إعادة بنائه كما كان.

(التفاصيل ص ٧)

○ بيت عبدالله بن عيسى المناعي.

بيت المرحوم عبدالله بن عيسى المناعي:

هدمته بلدية المحرق قبل ثمانية شهور.. فمتى سيعاد بناؤه؟!

كتب - أحمد زمان:

ثمانية شهور مرت على هدم أحد المعالم الاثرية والحضارية من قبل بلدية المحرق.. بيت المرحوم عبدالله بن عيسى المناعي اصبح اثرا بعد عين، وتساوى هذا الصرح الذي يمثل «البيت العود» ويمثل الحضارة البحرينية التقليدية، واصبح مكانه اليوم فضاء خلاء.. بالرغم من ان هذا المنزل كان يحكي كرم صاحبه وشهامته وحسن اخلاقه، وبالرغم من ان هذا المنزل العريق يحمل بين جنبيه ذكريات مجيدة وقصصا وحكايات طويلة تسطر عراقة عائلة «المناعي» واصالتهم وحبهم للبحرين واهلها وناسها الطيبين.

هذا المنزل قصته مع بلدية المحرق طويلة، ففي الحادي من شهر اكتوبر 2006 وصل خطاب من الدكتور جمعة الكعبي وكيل وزارة البلديات الى مدير عام بلدية المحرق الشيخ خليفة بن عيسى آل خليفة يطلب فيها سحب الدعوى القضائية لهدم هذا المنزل، وانه بناء على توجيهات وزير البلديات والزراعة يجب المحافظة على هذا المنزل باعتباره بيتا من البيوت التراثية التي يجب المحافظة عليها وترميمها استناداً على الدراسة التي قامت بها وزارة البلديات والزراعة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي.

وتشير الرسالة الى ان الوزارة عقدت اجتماعا مع مالك البيت لوضع آلية لترميم الدار واستغلالها لوظائف وفعاليات مختلفة، حيث ابدى المالك رغبته وموافقته على استغلال البيت من قبل البلدية للفعاليات المستقبلية التي تخدم البلدية والمجتمع.

وبالفعل عقدت محكمة الامور المستعجلة جلسة بتاريخ 17 اكتوبر 2006 حيث قررت شطب الدعوى بناء على طلب المدعية والتي هي بلدية المحرق.

وفي الخامس من نوفمبر من العام نفسه اعلن الشيخ خليفة بن عيسى في تصريح له بجريدة «الأيام» ان مجلس المحرق البلدي السابق برئاسة محمد بن عيسى الوزان رفع قائمة الى لجنة الاعمار والاسكان تحتوى على 17 منزلا آيلا للسقوط يراد استغلالها وترميمها لإقامة مشاريع تراثية وخدمية تعكس طابع المحرق التراثي، واضاف ان وزارة البلديات والزراعة استملكت «بيت المناعي» لغرض استثماره ووضعه ضمن البيوت التراثية.

لكن الذي حدث بعد مجيء مجلس المحرق البلدي الجديد ان تغيرت الفكرة.. وحدث ان تساقط جزء من سور البيت قبل ايام في عيد الاضحى السابق، فما كان من بلدية المحرق والمجلس البلدي الا ان اتخذا قرارا سريعا وغير مدروس بإزالة هذا المنزل العريق اعتمادا على تقرير من الادارة العامة للدفاع المدني مؤرخ بتاريخ 23 مايو 2005 ان المنزل به شروخ وتصدعات وآيل للسقوط في أية لحظة، ما يشكل في حالة وقوعه خطورة كبيرة على المارة والقاطنين.. لكن التساؤل الذي يطرح نفسه ان هذا التقرير جاء قبل اكثر من عام على شطب الدعوى المطالبة بهدمه.. فلماذا استعجلت بلدية المحرق وقامت بهدمه قبل استصدار امر من النيابة العامة او من المحكمة بضرورة هدمه.

ومازلت اذكر ان صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة عندما زار ايام عيد الاضحى مجلس بن هندي ان سأل عن «بيت المناعي» الذي سبق له ان زاره عندما زار قلالي، فتفاجأ برد الوجيه محمد بن عبدالله بن عيسى المناعي واخيه عيسى ان البيت قد هدم كاملا، فامر سموه على الفور ان يعاد بناء هذا البيت الاثري والمهم بسرعة وبمواصفاته السابقة نفسها.

والذي عرفته من بعض ورثة المرحوم عبدالله بن عيسى المناعي انهم شكروا صاحب السمو رئيس الوزراء على هذا الشعور الطيب وهذه اللفتة الوطنية الكريمة من سموه برد الاعتبار الى ذرية المرحوم عبدالله بن عيسى المناعي بعدما قامت بلدية المحرق من دون اشعار قضائي بهدم منزلهم والمصنف معلما تراثيا من قبل لجنة الاعمار والاسكان وقطاع التراث الوطني، وشروع وزارة البلديات والزراعة بوضع خطة لترميمه بشكل مباشر.

وبالفعل فان ورثة المرحوم عبدالله بن عيسى المناعي تابعوا الموضوع ورفعوا خطابا الى سمو رئيس الوزراء مرفقاً بتقرير مفصل ومصور عن هذا البيت العريق رسمت فيه صوراً «بالكمبيوتر» حول كيفية بناء المنزل من ابعاد مختلفة وبالدقة المتناهية.

ونحن بدورنا - كصحافة - وكمواطنين نأمل أن تبادر الجهات المختصة والقيادة العليا وعلى رأسها صاحب السمو رئيس الوزراء أن تعيد بناء هذا الصرح والمعلم الحضاري وان نراه قائماً في مكانه في القريب العاجل.

وليس ذلك بغريب على صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الذي يكن للمحرق واهلها كل حب واحترام وتقدير.

سأل رئيس الوزراء عن بيت المناعي الأثري ففوجئ بهدمه سموه يأمر بإعادة بنائه فورا باعتباره بيتاً تراثياً

كتب: لطفي نصر

خلال زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء لمجلس بن هندي بالمحرق أمس أكد سموه أن الحكومة مهتمة بترميم بيت المرحوم عبدالله بن عيسى المناعي بمنطقة قلالي الذي توفي عام ١٩٦٦ باعتباره بيتاً تاريخياً وتراثياً ومعلماً أثرياً هاما.. «وأكد» إنه ينوي زيارة هذا البيت قريبا لإعطاء إشارة البدء بترميمه بشكل لائق.

كانت المفاجأة عندما سمع سموه من السيدين محمد وعيسى ابني المرحوم عبدالله المناعي اللذين تواجدا بمجلس بن هندي أمس بأن بلدية المحرق قد هدمت البيت بالكامل يوم الأربعاء الماضي.. وعبر سموه عن استيائه مما سمعه حيث كان قد صدر قرار بترميم البيت على نفقة الدولة على ضوء اتفاق بين قطاع الثقافة والتراث الوطني بوزارة الإعلام ولجنة الإعمار والإسكان ومنظمة اليونسكو.

وقد أمر سموه أمس على الفور بإعادة بناء البيت على نفقة الدولة حيث تحتفظ أسرة المناعي بجميع صور وخرائط ورسومات ووثائق البيت.

وخلال اللقاء وجه أبناء المناعي جزيل الشكر والامتنان إلى سمو رئيس الوزراء على مواقفه الوطنية المتواصلة وحرصه على الحفاظ على تراث هذا البلد بأي ثمن وعدم التفريط في هذا الرصيد التاريخي الجدير بالاعتزاز به وليس المسارعة إلى هدمه كما حدث مع بيت المرحوم عبدالله المناعي!

ومن الجدير بالذكر أن بلدية المحرق كانت قد اتخذت قرارا برفع دعوى مستعجلة بهدم البيت ولكن بلدية المنامة نبهتها إلى أن هذا البيت سيتم ترميمه لكونه بيتا تراثيا وعلى الرغم من ذلك لجأت بلدية المحرق إلى هدمه بدعوى انهيار جزء منه بسبب الأمطار.

وفيما يلي نص الخطاب المرسل من شيخة محمد البنعلي القائم بأعمال الوكيل المساعد للثقافة والتراث الوطني إلى الدكتور جمعة الكعبي الوكيل المساعد لوزارة البلديات والزراعة بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٦ بخصوص هذا البيت الأثري:

بناء على المحادثات التي تمت بين سعادتكم وبين سعادة الوكيل المساعد للثقافة والتراث الوطني بشأن تصنيف مبنى رقم ١٠٨ طريق ٨٠٣٥ مجمع ٣٥٢ بقلالي بمحافظة المحرق، كأحد البيوت البحرينية التراثية من خلال زيارة المختصين للمنطقة والكشف على المبنى من قبل المهندس مأمون المؤيد ممثلا عن لجنة الاعمار والإسكان وكذلك مهندسي بلدية المنامة، مما يتطلب المحافظة عليه وترميمه.

ونظرا لقيام المجلس البلدي بمحافظة المحرق برفع دعوى بهدم المبنى المذكوره أعلاه في محكمة الأمور مستعجلة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٤ تحت رقم ٢٠٠٦/٢٦٣.

وحيث أن المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٥ بشأن حماية الآثار قد نص على أن وزارة الإعلام هي الجهة المختصة بالاشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار، وعلى الأخص المحافظة عليها وحمايتها في متاحفها أو ومخازنها، وفي المواقع، والمناطق الأثرية والتاريخية، وعرف الآثار الثابتة بأنها الآثار المتصلة بالأرض مثل التلال الأثرية، وبقايا المستوطنات والمدافن، والقلاع والحصون والمباني والبيوت التاريخية التراثية، والعيون والقنوات، والأبنية الدينية كالمعابد والمساجد وغيرها سواء كانت على الأرض أو في باطنها أو في البحر الإقليمي، كما نص على أن جميع الآثار - ثابتة أو غير ثابتة - تعتبر من الأموال العامة، فلا يجوز تملكها أو حيازتها أو التصرف فيها إلا في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في هذا القانون، والقرارات المنفذة له.

وبناء على ما تقدم، أرجو التكرم بتوجيه تعليماتكم الكريمة إلى المختصين لديكم لاتخاذ الإجراءات اللازمة - بصفة عاجلة - في هذا الشأن، وتجدون بطيه نسخة من كتاب السيد عيسى عبدالله المناعي ووثيقة الملكية للمبنى.

ahmed -MAHALEEAT 1/10/07 11:15 PM Page 5

○ البيت قبل هدمه.

○ جانب من البيت.

هدم بيت المناعي الأثري !! هل وراءه سر.. أم أن الأمور فوضى

عيسى المناعي يحكي المأساة بمرارة!

حوار أجراه: لطفي نصر

هدم بيت المناعي الأثري بمنطقة قلالي بمحافظة المحرق من قبل بلدية المحرق يراها الفاهمون للأمور على حقيقتها بأنها قضية كبيرة.. بل خطيرة. لسنا بصدد توجيه الاتهام أو الإدانة فيما جرى لأحد أو لأية جهة.. ذلك لأن الأمور لاتزال غامضة تشوبها الكثير من النقاط والأدلة والأسباب العالقة أو الخافية!

إقدام البلدية على هدم البيت بدون حكم قضائي.. ومن وراء ظهر كل الجهات المعنية: وزارة البلديات ـ قطاع الآثار والتراث.. أصحاب العقار أنفسهم.. لا أريد أن أقول إنه أمر خطير بل انه أمر يستوجب تشكيل لجنة على مستوى عال.. وعلى وجه السرعة.. تشارك فيها كل الجهات المعنية وأصحاب الخبرة والاختصاص المحايدون.. فقد يظهر ان القانون يعطي البلدية الحق في الهدم الفوري من دون إذن أو حكم قضائي أو إخطار أحد في حالة استشعارها الخطر.. الذي يهدد أرواح.. القاطنين أو المارة، وقد يظهر أن الأمور قد أصبحت سائبة في البلد ومن حق أية جهة أن تتصرف وتهدم كما تشاء من دون علم أحد.. ومن دون سند من القانون أو أمر من القضاء الى درجة أن سمو رئيس الوزراء ـ كما ظهر خلال زيارة سموه لمجلس بن هندي ـ يفاجأ ومن دون أن يدري أن البيت قد هدم وهو الذي كان يسأل الى أين وصل مشروع الترميم التراثي لهذا البيت؟!

إن أبناء قبيلة المناعي ـ كما يقول السيد عيسى بن عبدالله المناعي صاحب العقار ـ يشعرون الآن بالظلم والإهانة الكبيرة.. ويضرب كل أفراد العائلة الآن كفا بكف في حالة من الذهول.. كيف يحدث لهم هذا في ظل دولة القانون والمؤسسات؟!

يقول عيسى المناعي: كيف لا يستدعى مجرد فرد واحد من العائلة ليحضر عملية الهدم؟ هل كان الأمر قد وصل الى كل هذه الدرجة من الخطورة من دون أن ندري ومن دون أن تدري كل الأطراف الأخرى؟.. ألم تكن هناك مجرد دقيقة واحدة لرفع سماعة التليفون والاتصال بالمحافظ أو وزارة البلديات.. أو قطاع التراث بوزارة الإعلام أو أصحاب العقار أنفسهم؟

ويقول: الأمر كان مبيتا له عمدا مع سبق الإصرار والترصد، لمعاقبتنا ومعاقبة البحرين بأكملها في تاريخها.. لقد كانوا قد اتفقوا مع بلدوزرين كبيرين ذهبوا بهما الى قلالي في غيبة من الجميع وانهالوا تكسيرا على البيت واستمرت عملية الهدم والتكسير حوالي ٤ ساعات ونحن لا ندري!

ثم قال: هل تعلم أن عملية التكسير قد تسببت في ضياع ثروة تراثية هائلة لا يمكن تعويضها.. لقد كنا قد احتفظنا بكل المقتنيات التراثية النادرة للبيت ومعظم الأبواب والنوافذ النادرة والأخشاب والمراوح والشواهد وغيرها. وأغلقنا عليها أكثر من حجرة ناهيك عن الزخارف والنقوش الأثرية التي لا تعوض.. ولكنهم للأسف الشديد قد أنهالوا ـ في غير رحمة ـ على كل شيء هدما وتكسيرا حتى حولوا كل شيء الى حطام رخيص لا ثمن له بل تكمن فيه الإهانة لنا واستعراض العضلات!

لا إيحاءات

○ ألم تكن هناك مجرد إيحاءات تجعلكم تعتقدون أن هناك مجرد احتمالات لحدوث الهدم في أية لحظة؟

يجيب عيسى المناعي: لم يكن هناك أي ذرة مما تقول.. يوم الأربعاء الذي سبق عيد الأضحى (العيد كان السبت).. ذهب ثلاثة مهندسين مختصين من وزارة البلديات لمعاينة البيت على إثر انهيار جدار بسيط من المبنى.. وبعد المعاينة قرروا الإبلاغ عن رأيهم بالإسراع في عملية الترميم الأثري المقررة عقب عطلة العيد مباشرة.. كما رأوا أن الجزء المنهار بسيط جدا ولا يؤثر على كفاءة المبنى بأكمله.. مع العلم أن هذا الجزء كان لدى الجميع اليقين بأنه قد ينهار في أية لحظة من دون أي تأثير سلبي على أي شيء.. وفعلا لم يؤثر انهيار هذا الجزء على الجيران أو المارة أو غيرهم..

ثم قال: بلدية المحرق كانت قد رفعت دعوى عاجلة أمام القضاء لهدم البيت بسبب رؤيتها الخاصة بأنه آيل للسقوط.. ولكن وزارة البلدية في عهد الوزير علي الصالح بعد أن عاين مهندسوها ولجنة الاعمار البيت قرروا أن البيت أثري ولا يحتاج إلا الى الترميم والاحتفاظ به في رصيد البحرين التراثي.. لذا أمرت البلدية بسحب الدعوى وقد حدث السحب فعلا.. وقد قررت لجنة من منظمة اليونسكو ذلك أيضا كما قررت مساهمتها باعتبار أن هذا البيت جزء من التراث وجدير بالإبقاء عليه.. ودخل قطاع التراث بقيادة الشيخة مي آل خليفة الوكيل المساعد للثقافة والتراث طرفا في هذه القضية.. حيث قرر هذا القطاع المختص تصنيف البيت على أنه جزء من تراث البحرين مع ضرورة العمل على ترميمه بالتنسيق مع كل الأطراف الأخرى: وزارة البلديات ومنظمة اليونسكو.. ولذا فإن كل الأطراف اعتبرت ما حدث إهانة وتحديا لها.. وقررت الشيخة مي ـ كما أعلن في الصحف مؤخرا ـ مقاضاة بلدية المحرق لمسئوليتها عما حدث..

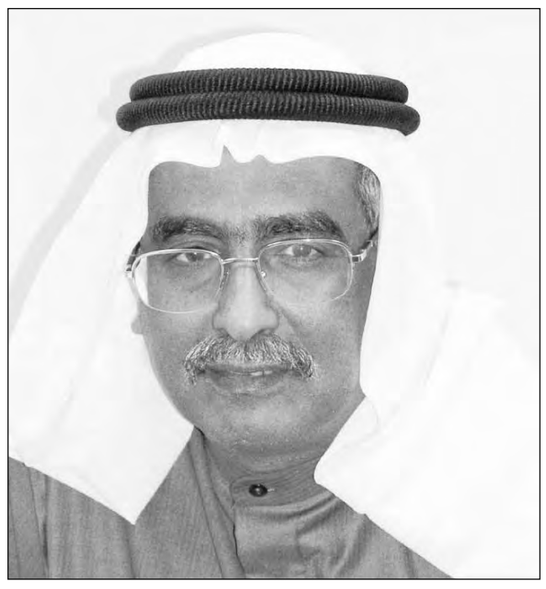

○ عيسى بن عبدالله المناعي.

ثم قال: المهم أنه على ضوء كل ما سبق قررت بلدية المحرق شطب الدعوى المستعجلة وأعلن المجلس البلدي بالمحرق في الصحف ان هذا البيت بيت تراثي وسيخضع للترميم!

منعونا..!!

○ ولماذا لم تبادر أسرة المناعي بالترميم وانقاذ نفسها من هذا الروتين الحكومي العقيم الذي أدى في النهاية الى ضياع هذه الثروة التراثية؟!

ـ لقد تقدمنا ـ نحن الأسرة ـ وطلبنا السماح لنا بالترميم.. ولكنهم رفضوا ومنعونا من ذلك على أساس إن البيت بيت تراثي وهذا من اختصاصهم وحدهم وكل شيء ثابت لدينا بالوثائق.

○ ألم تعرفوا بالأسباب الحقيقية التي جعلتهم يسارعوا بهدم البيت من دون علم أحد وعلى هذه الصورة التي فاجأت الجميع؟

أجاب عيسى المناعي: قالوا ان البيت آيل للسقوط.. وهناك مئات البيوت الآيلة للسقوط ولكنها لم تهدم.. ورغم ذلك قال مهندسو وزارة البلديات ولجنة الإعمار والدكتور جمعة الكعبي والمهندس مأمون المؤيد والشيخة مي آل خليفة والمختصون بمنظمة اليونسكو وغيرهم، إن البيت قابل للترميم، وقد أخلوا طرفنا نحن وتولت جميع هذه الجهات المسئولية.. ولذا سارعت بلدية المحرق راضية الى شطب الدعوى كما أشرت من قبل.

وقال للأسف تخبطوا في ذكر الأسباب.. كما صرح مسئول بالمجلس البلدي بان البيت كان يستغل لأسباب غير مستحبة ويأوي المجرمين.. وهذا غير صحيح بالمرة لأننا ذهبنا الى المقدم عيسى الكواري رئيس شرطة الحد المسئول عن منطقة قلالي فأفاد بأن ما نشر غير صحيح بالمرة ولم تأت الى مركز الشرطة شكوى واحدة من الأهالي بهذا الخصوص كما أن تحريات ومراقبة رجال الشرطة أكدت ان هذا غير صحيح بالمرة.. وان هذه الذريعة المختلقة لا يمكن ان تبرر هدم البيت بأي حال من الأحوال.

○ ما هو موقف الأهالي بقلالي إزاء ما حدث؟

ـ يجيب عيسى المناعي: الأهالي غاضبون ويستنكرون ما حدث لأن البيت هو جزء من تاريخ منطقتهم..ولم يحدث ان اشتكى أحد منهم من وضعية البيت وكانوا يأملون وينتظرون ترميمه للحفاظ على تراثهم.. ثم ان البيت تحيط به ٤ شوارع من جميع الجهات ولم يكن يشكل أي خطر على الجيران بالمنطقة بدليل أنه عندما انهار الجزء الذي حدثتك عنه فأنه لم يؤثر على أحد ولم يتضرر أي شيء بالمرة.

ننتظر الوعد السامي

○ إذن ماذا أنتم فاعلون؟

ـ عيسى المناعي: نحن لم نكن ننوي إثارة الموضوع في العيد عند زيارة سمو رئيس الوزراء لمجلس بن هندي، احتراما للمناسبة ولأصحاب المجلس.. ولكن سموه هو الذي سأل عن البيت وعما وصل إليه مشروع ترميمه كبيت تراثي كما يعلم.. ولكن للأسف اضطررنا إلى أن نجيب على السؤال. ونبلغ سموه بأنه هدم.. وجاء الخبر مفاجأة صعبة على سموه.. ولذا تكرم سموه وأعلن أنه سيرد لعائلة المناعي اعتبارها..وانه سيعطي توجيهاته بإعادة بناء البيت.. ونحن ـ من فضل الله ـ نملك شريط فيديو كامل لكل محتويات البيت وتصميماته ومعالمه وكل وحداته ونقوشه وزخارفه.. كما نملك خرائط كاملة له ولذا فإن إعادة بنائه كما كان، بإذن الله، أمر متاح.. ونحن في الانتظار.. لكن لا نستطيع إخفاء شعورنا بالإهانة مما جرى.. وهكذا أهل قلالي جميعهم.

قبيلة المناعي تشعر بالصدمة والإهانة !! وقد وعد رئيس الوزراء برد الاعتبار لهم

○ البيت وقد تحول إلى رماد.

○ الجزء البسيط الذي كان قد انهار.

○ المنطقة التي يوجد فيها البيت.

alwatan news
local@alwatannews.net
الوطن ALWATAN
العدد (391) □ الجمعة 16 ذو الحجة 1427 هـ السنة الثانية
Fri 5 Jan 2007 - Issue no (391)

خليفة بن عيسى: سنصدر بياناً دامغاً بالأدلة الأحد المقبل

بيت المناعي الأثري على صفيح ساخن بين «بلدية المحرق» و«التراث»

«الوطن»- عائشة الصديقي:

دخل موضوع هدم منزل "المناعي" الأثري فصلاً جديداً من التطورات، خصوصاً بعد الانتقادات التي وجهتها الوكيل المساعد لقطاع الثقافة والتراث الوطني الشيخة مي بنت محمد آل خليفة إلى بلدية المحرق بخصوص هدم "بيت المناعي" الذي يعد من المنازل الأثرية في منطقة قلالي، وذلك لعدم إخطار إدارة التراث بقرار الهدم، كونها الجهة المختصة للحفاظ على البيوت الأثرية.

وأكدت بلدية المحرق ممثلة في مديرها العام الشيخ خليفة بن عيسى آل خليفة بأن قرار الجهاز التنفيذي بإزالة بيت المناعي الأثري كان من منطلق مسؤولية البلدية في الحفاظ على أرواح المواطنين، بسبب انهيار أجزاء منه

الشيخ خليفة بن عيسى

من شأنها أن تعرض حياة المواطنين للخطر، نتيجة الأمطار التي هطلت على المملكة مؤخراً.

وأفاد الشيخ خليفة في تصريح لـ"الوطن" بأن البلدية ستصدر بياناً بالأدلة والإثباتات الأحد

محمد حمادة

المقبل، تشرح فيه أبعاد قضية البيت الأثري وموقف البلدية.

موضحاً أن صاحب المنزل حضر إلى البلدية منذ فترة طويلة ليباشر ترميم المنزل، لأن جدرانه آيلة للسقوط، وطلبت البلدية منه أن يأخذ طلب الموافقة من أحد المكاتب الهندسية لتصميمه، لكنه لم يقم بإحضار الموافقة.

وعلى الصعيد ذاته، لمجلس بلدي المحرق رأي في ذلك، فقد نوه رئيسه محمد حمادة في تصريح لـ"الوطن" بأن إدارة الدفاع المدني أصدرت قرارا بإزالة المنزل منذ 2005، كما أرسل المجلس مراسلاته إلى إدارة التراث منذ 2004 بشأن معاينة المنزل وترميمه، لكن المجلس لم يتلق أي رد من إدارة التراث أو صاحب المنزل.

يذكر أن "منزل المناعي الأثري" تعرضت أجزاء منه للانهيار في 27 ديسمبر (كانون الأول) الماضي نتيجة الأمطار، وعاينت إدارة الدفاع المدني الموقع للتأكد من عدم وجود إصابات.

المنزل الأثري المنهار (تصوير: خالد عبد اللطيف)

رئيس مجلس المحرق البلدي لـ «الأيام»

بالوثائق: هذه قصة هدم بيت عبدالله بن عيسى المناعي

كتب - أحمد زمان:

اكد رئيس مجلس المحرق البلدي محمد بن جاسم حمادة ان المراسلات والخطابات والوثائق تؤكد بأن منزل المرحوم عبدالله بن عيسى المناعي بقرية قلالي كان آيلا للسقوط في اية لحظة وأنه يشكل خطرا على الاهالي والمارة، وأن هناك توصية من ادارة الدفاع المدني والاطفاء بإزالة العقار في اسرع وقت وذلك حفاظا على ارواح المقيمين في المنطقة.

وأوضح ان بلدية المحرق لم تقم بإزالة المنزل الا بعد ان تساقطت اجزاء منه قبل حوالي اسبوعين، وبعد ان تأخرت لجنة الاسكان والاعمار ووزارة البلديات والزراعة عن ترميمه حفاظا على قيمته التاريخية.

واشار الى ان المراسلات تثبت بأن عضو المجلس البلدي السابق عن الدائرة السادسة «قلالي» عيسى الماجد سبق ان خاطب مدير عام بلدية المحرق السابق محمد بن احمد آل خليفة حول خطورة هذا البيت منذ عام 2002، كما ان رئيس المجلس السابق محمد بن عيسى الوزان سبق ان خاطب الوزارة وبلدية المحرق حول ضرورة هدم المنزل دون ان تحرك الجهات المختصة ساكنا.

واوضح ان مأمون خليل المؤيد مقرر لجنة الاسكان والاعمار خاطب بتاريخ 18 مايو من عام 2004 مدير عام بلدية المحرق بالوكالة الشيخ خليفة بن عيسى آل خليفة برسالة يفيد فيها بأن المنزل المذكور سوف يضم الى قائمة المباني التراثية، مطالبا بعدم احداث اي تغيير في بنية المبنى.. متسائلا حمادة: لماذا لم تقم لجنة الاسكان والاعمار بواجبها نحو هذا المنزل الاثري، اذا كانت هناك بالفعل نية لابقائه كمعلم حضاري بمحافظة المحرق.

واكد حمادة ان ادارة الدفاع المدني والاطفاء كما جاء في خطابها المؤرخ بتاريخ 23 مايو من العام الماضي والموجه الى مدير ادارة الخدمات الفنية ببلدية المحرق، اكد ان الادارة عاينت المنزل من قبل الفريق المتخصص بالادارة وأن النتيجة اظهرت بأن المنزل قديم جدا وبه شروخ وتصدعات وآيل للسقوط في أي لحظة مما يشكل في حال وقوعه خطرا كبيرا على المارة والقاطنين، وأوصت الادارة بأزالة العقار في اسرع وقت ممكن.

واشار الى ان محمد بن أحمد آل خليفة المدير العام السابق لبلدية المحرق سبق له ان ارسل رسالة الى علي بن صالح الصالح وزير شؤون البلديات والزراعة السابق بخصوص هذا المنزل وغيره من المنازل التراثية الآيلة للسقوط بمحافظة المحرق، وتفعيل الاتفاقية التي تم توقيعها بين الوزارة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لـ لدراسة وتطوير وترميم هذه البيوت.

وكان تاريخ هذه الرسالة 31 مايو من العام الماضي.

وأوضح رئيس مجلس المحرق البلدي، ان شكاوى عديدة وصلت الى المجلس السابق والحالي من الاهالي حول خطورة بقاء البيت على حاله وهذا ما تثبته المراسلات المتبادلة.

واكد ان المراسلات لم تنقطع بين المجلس البلدي والجهات المختصة بضرورة ترميم المنزل او ازالته حفاظا على ارواح المواطنين. لكن الجهات المعنية بالمحافظة عليه لم تتحرك مما اضطر البلدية الى ازالته مؤخرا بعد تساقط اجزاء منه، وأن بلدية المحرق ومجلس المحرق البلدي لايتحملان اية مسؤولية تجاه ذلك.

وكيل الثقافة: كان ينبغي الحصول على إذن من قطاع الثقافة كجهة مختصة

هدم بيت المناعي في قلالي .. اغتيال للتراث البحريني

■ بيت المناعي قبل الهدم

■ صورة توضح الجزء المنهار من البيت

الوقت - غادة أبوالفتح

عبرت الوكيل المساعد لقطاع الثقافة والتراث الوطني الشيخة مي بنت محمد آل خليفة عن استيائها، جراء قيام بلدية المحرق بهدم (بيت المناعي) والذي يعد أحد البيوت التراثية بقرية قلالي، مشيرة إلى أن "الأمر كان يستلزم الحصول على إذن من قطاع الثقافة كجهة مختصة، حسب القانون".

وأوضحت الشيخة مي في تصريح لـ (الوقت) أنه "جرت مراسلات سابقة بين قطاع الثقافة والتراث الوطني وبلدية المحرق تقضي بمراجعة القطاع كجهة مخولة بالنظر في ترميم البيت، حفاظا على الهوية التراثية للبيوت الأثرية"، معتبرة أن "ما حدث أخيرا يعد خلطا في الاختصاصات والمهمات".

يشار إلى أن بلدية المحرق قامت بهدم البيت بعد أن تكررت شكاوى الأهالي، خصوصا أن جزءا منه كان قد انهار بفعل الأمطار الغزيرة التي هطلت على البلاد في الآونة الأخيرة.

وأشارت الشيخة مي إلى أن "قطاع الثقافة قرر المحافظة على كثير من البيوت التراثية، مثل بيت محمد بن فارس وعبد الله الزايد والشاعر إبراهيم العريض، وعدم ضياع المعالم الأثرية".

وعما أثير بشأن انهيار جزء من البيت قبل تدخل الجهات ذات العلاقة، قالت الشيخة مي "كان من المفترض إخطارنا من قبل البلدية حتى يتم الحفاظ على الجزء المتبقي منه وليس الشروع في هدمه بصورة كلية"، مضيفة أن "بلدية المحرق شرعت في هدم نحو 120 بيتا أثريا في إحدى السنوات السابقة، ما أدى إلى ضياع معالم تلك البيوت ودفنها".

وفي شأن اتخاذ إجراءات قانونية حيال عملية الهدم، قالت الشيخة مي "قد يستلزم الأمر اللجوء إلى القضاء لردع أي عمليات تهدف إلى إزالة بيوت تراثية من غير علم القطاع المختص بذلك".

■ الشيخة مي آل خليفة

■ جاسم حمادة

■ محمد نور الشيخ

حمادة: انهيار جانب من البيت يهدد حياة المواطنين

من جهته، أوضح رئيس بلدي المحرق محمد جاسم حمادة أن "جانباً من البيت كان قد انهار، جراء هطول الأمطار الغزيرة، وهو ما يشكل تهديدا لحياة أهالي المنطقة"، مضيفا أن "الدفاع المدني طلب من بلدية المحرق هدم الموقع لتلافي انهياره الكلي حفاظا على أرواح القاطنين"، وفق ما قال.

وأشار حمادة إلى أن "قطاع الثقافة والتراث الوطني يعمل مشكورا على الحفاظ على هوية المباني التراثية في كافة مناطق المملكة، لكنه وبعد معاينة بيت المناعي الأثري منذ عامين لم يقم باتخاذ الإجراءات اللازمة".

وتابع "البيت يسبب خطرا على حياة القاطنين، خصوصا بعد ورود عدد من الشكاوى إلى المجلس البلدي، من خطر انهياره إلى جانب كونه مأوى للممارسات غير الأخلاقية".

وأكد حمادة أن "الأمر كان يستلزم اهتماما من لجنة التطوير الحضري التي يرأسها محافظ المحرق، باعتبارها اللجنة المعنية بالحفاظ على البيوت التراثية في المحرق".

الشيخ: كانت هناك توجهات لترميم البيت

إلى ذلك، أوضح الوكيل المساعد للخدمات البلدية المشتركة بوزارة البلديات والزراعة محمد نور الشيخ في تصريح لـ (الوقت) أنه "كانت هناك توجهات لترميم بيت المناعي باعتباره أحد البيوت التراثية القديمة"، مشيرا إلى أنه "مدرج ضمن مشروع الحفاظ على المباني التراثية بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة".

وقال الشيخ "لكن نظرا لخطورته على حياة القاطنين، فقد حال الأمر دون ذلك".

وعما إذا كانت هناك توجهات لدى بلدية المحرق لهدم سوق القيصرية كأحد المعالم الأثرية الأخرى في المحرق، أكد الشيخ أنه "لم يتخذ قرار نهائي حتى الآن، حيث أن أجزاء من السوق قديمة ومتهالكة وبحاجة إلى هدم، فيما توجد أجزاء أخرى تحتمل الترميم".

وشدد الشيخ على أنه "سيتم المحافظة على السوق كواجهة تراثية في محافظة المحرق ضمن مشروع المحافظة على المباني التراثية"، مضيفا أن "الخبراء وضعوا تصورات ودراسات وتصاميم تحافظ على الهوية التراثية للمباني في المحافظة".

وأشار الشيخ إلى أن "الخبراء قاموا بدراسة إعادة ترميم سوق القيصرية للحافظ على هويته التراثية، حيث أن المشروع على وشك الانتهاء من وضع تصاميمه الأولية التي ستعرض على أعضاء المجلس البلدي وبلدية المحرق للموافقة النهائية".

من جهته، رفض مدير عام بلدية المحرق الشيخ خليفة بن عيسى آل خليفة في اتصال أجرته معه (الوقت) التعليق على موضوع هدم بيت المناعي في الوقت الحالي.

بعد هدم بيت المناعي

قطاع الثقافة والتراث يقاضي البلدية

كتبت: آمال الخيّر

قرر قطاع الثقافة والتراث الوطني رفع قضية على وزارة البلديات وإحالة موضوع هدم بيت المناعي التراثي الذي يعود عمره إلى أكثر من مائة عام بمنطقة قلالي إلى القضاء البحريني ليفصل في القضية بعد أن قامت وزارة البلديات بهدم المنزل من دون استشارة الجهة المختصة وهي القطاع، موضحا أن مقاضاة جهة مختصة ستكون سابقة لردع الاستمرار في عملية هدم المباني التراثية والمواقع التي تصنف مواقع تراثية. وقالت الوكيل المساعد للثقافة والتراث الوطني الشيخة مي بنت محمد آل خليفة في تصريح خاص لـ «أخبار الخليج» إن هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها وزارة البلديات بهذه التجاوزات غير المسئولة، حيث قامت في فترة سابقة بهدم بيت السعد التراثي المكون من ثلاثة طوابق، وهناك قائمة أخرى من البيوت التراثية لن تسلم من خطط الهدم التي تتبعها الوزارة، محذرة من أن الموقع القادم الذي يتصدر قائمة البلدية هو سوق القيصرية الذي رصدت له البلدية مبالغ طائلة لهدمه وتحويله إلى مجمع تجاري للمنطقة. وطالبت الشيخة مي الدولة بضرورة تفعيل قانون الآثار وتعديله وإعادة صياغته حتى لا تتكرر مثل هذه التصرفات غير المسئولة، مؤكدة أن هذه التجاوزات ستبقى مادامت اختصاصات الوزارات متداخلة وغير محددة مع ضرورة تحديد عمل كل وزارة.

وأكدت في هذا الشأن أن المواقع التراثية والأثرية تخص قطاع الثقافة والتراث ولا يمكن لأي جهة أيا كان ثقلها أن تحل محل القطاع في تنفيذ مهام هي من صميم تخصصها، مطالبة في الوقت نفسه بفصل القطاع عن وزارة الإعلام حتى يكون للقطاع صيغة قائمة بذاتها لها ثقلها ومكانتها وهو ما من شأنه أن يمنع أي جهة من التعدي على تخصصاتها إذا ما تحولت إلى مجلس أو هيئة أو وزارة.

(التفاصيل ص ٢)

○ بعد هدم بيت المناعي التراثي.

MAHALEEAT 3/1 m 1/2/07 9:52 PM Page 1

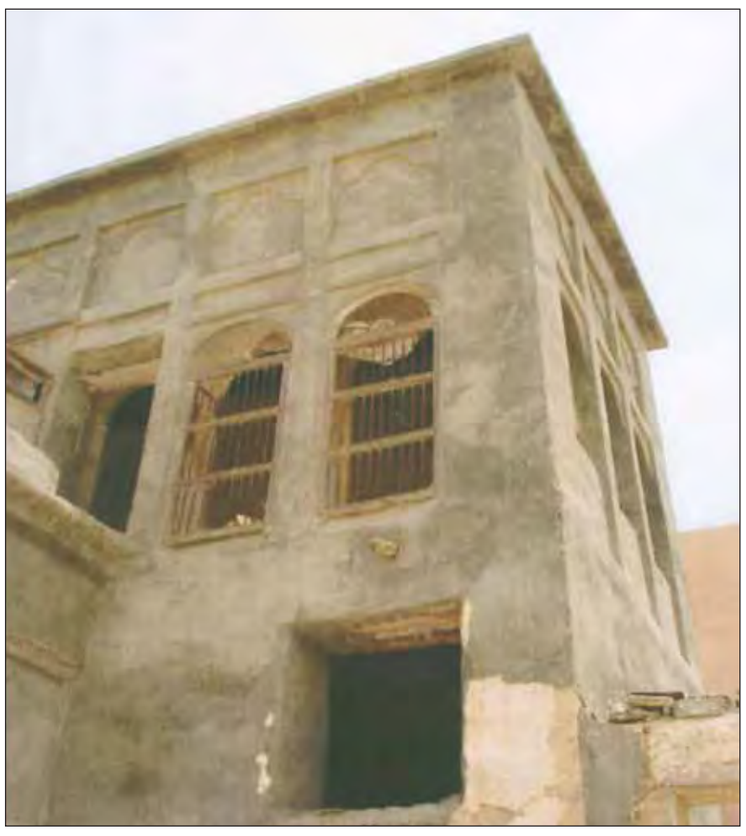

هدم بيت المناعي يثير أزمة مع قطاع الثقافة

الشيخة مي: كيف تجرأت البلدية وأعطت أوامر هدم البيت؟

معلومات عن توجه البلدية إلى هدم سوق القيصرية

كتبت: آمال الخيّر

○ الشيخة مي بنت محمد آل خليفة.

بين ليلة وضحاها تم هدم بيت عيسى المناعي التراثي الواقع في منطقة قلالي من قبل البلدية رغم كل الاتفاقات القائمة بين البلدية وقطاع الثقافة في هذا الشأن ورغم المخاطبات والمراسلات التي تمت بين الطرفين من أجل المحافظة على هذا البيت الذي يعكس التراث المعماري البحريني كونه يشكل واحدا من أهم البيوت التراثية في البحرين بشكل عام وفي محافظة المحرق ومنطقة قلالي بشكل خاص.

فوجئت الوكيل المساعد لقطاع الثقافة والتراث الوطني الشيخة مي بنت محمد آل خليفة بعملية الهدم التي تمت لهذا البيت بعد أن قام صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بزيارة للمنطقة وفوجئ خلال زيارته بأن هذا المنزل التراثي الذي يعود عمره إلى أكثر من مائة عام قد هدم موجها الجهات المختصة وضمن أوامر واضحة وصريحة بإعادة بناء البيت ليظل شاهدا على العمارة البحرينية في التراث البحريني.

وبحسرة شديدة تحدثت الشيخة لـ «أخبار الخليج» حيث قالت انه لولا زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء للمحرق وقلالي لم نكن سنعرف عن هذه التطورات إلا في فترة متأخرة ولن نتمكن من معرفة هذه الأخبار التي لا تعتبر مؤلمة فحسب إنما قاتلة متسائلة: كيف يمكن للبلدية أن تتخذ هذه الخطوة الجريئة في الوقت الذي تجري فيه مخاطبات ومراسلات واضحة بين البلدية وقطاع الثقافة والتراث الوطني للمحافظة على هذا البيت وإعادة ترميمه مؤكدة بأن أي خطوة في الترميم والمحافظة على البيوت التراثية تكون صعبة حين يتم التعامل فيها مع الوزارات والقطاع العام في حين أنها حين قررت المحافظة على منزل محمد بن فارس والصحفي عبدالله الزايد والشاعر البحريني الكبير إبراهيم العريض وعدد من البيوت التراثية في المحرق كان لها ما أرادت واستطاعت من خلال عملها الثاني كأمين عام مركز الشيخ إبراهيم الثقافي منع البلدية من هدم هذه البيوت وإعادة ترميمها والمحافظة عليها وتحويلها إلى مشاريع ثقافية قائمة بالتعاون مع القطاع الخاص الأمر الذي يجعلنا نفكر في الأسباب التي تمنع البلدية في أخذ مسئولية حقيقية في تعاملها مع البيوت التراثية.

وذكرت خلال اللقاء أن البلدية اقترفت الكثير من الأخطاء القاتلة في السابق والآن حيث أنها قامت بهدم بيت السعد في المحرق المكون من ثلاث طوابق دون أن تعود للقطاع والآن قامت بهدم بيت المناعي التراثي الذي كان محافظا على تفاصيله ونقوشه الداخلية الجميلة والخطوة القادمة التي أرغب في دق ناقوس الخطر حولها هي سوق القيصرية الذي تتطلع البلدية الى هدمها وبناء مشروع (مسخ) في المنطقة وهو مجمع تجاري مكانها بمبالغ طائلة مما سيفقد المحرق واحدا من أهم معالمها التراثية التي تستقطب السياح إلى منطقة المحرق إضافة إلى البيوت التراثية.

وحول ذلك قالت ان كل ذلك حدث ويحدث من دون العودة الى قطاع الثقافة والتراث الوطني وهي الجهة المسئولة عن المباني التراثية والأثرية في البحرين وهي التي تتخذ القرارات حول كل مبنى تراثي وتاريخي يقع على أرض المملكة مشيرة إلى أن عدم احترام المسئولين للقطاع هو لكون عملها يقع ضمن الوزارة، الأمر الذي يؤكد ضرورة فصل القطاع عن وزارة الإعلام وتحويله إلى مجلس للثقافة والتراث أو هيئة مختصة أو وزارة وهو ما يمنحها الثقل الذي يمكنها من مواجهة مثل هذه التصرفات وهذه التجاوزات التي لن تسمح بها أصلا وستضع كل ما يمكنها من أجل الحد منها.

وشددت على ضرورة أن تقوم البلدية بعملها الخدماتي التي هي مسئولة عنه أصلا والذي يحاسبها عليه المواطنون وعليها أن تترك أمر التراث للجهة المختصة وهي قطاع الثقافة والتراث الوطني مؤكدة في هذا المجال أن المجالس البلدية تلعب أدوارا خاطئة وتتدخل في أعمال ليست من تخصصها لذا يجب تحديد مهام المجالس البلدية حتى تقوم بتنفيذها بما يخدم المواطنين وترك المجالات ذات العلاقة بوزارات أخرى للقائمين على هذه الوزارات حتى يسير العمل في طريقه الصحيح.

وأكدت الشيخة مي أنها قامت باستشارة أحد الخبراء القانونين وهو محام مختص لمعرفة رأيه في القضية ومدى إمكانية رفع قضية على الجهة التي قامت بعملية الهدم حيث أكد في رده على الاستشارة أنه يحق للقطاع وفق الدستور والقانون البحريني رفع قضية على البلدية حتى لا يتكرر ما حدث لبيت المناعي خاصة إذا ما عرفنا أن هناك ٥٥٠ بيتا تراثيا في المنامة والمحرق يجب المحافظة عليهم فهل سيتم إزالة كل بيت يتعرض للضرر.

وأوضحت في هذا الشأن أن مقاضاة جهة مختصة ستكون سابقة لردع الاستمرار في عملية هدم المباني التراثية والمواقع التي تصنف كمواقع تراثية كسوق القيصرية موضحة أن القانون يؤكد في هذا المجال بأنه لا يجب لمس أو تغيير تفاصيل أي معلم تاريخي أو أثرية مشيرة إلى الدول المتقدمة في هذا الشأن والذي يمنع قوانينها حتى تغيير الأثاث في هذه البيوت خاصة إذا كانت فعلا قديمة وتراثية.

وفي هذا الصدد ذكر الوكيل المساعد لقطاع الثقافة والتراث الوطني الشيخة مي بنت محمد آل خليفة أن عملية إعادة بناء البيت صعبة حيث عرفت من مصادر خاصة بالبلدية بأنه لا توجد أي وثائق تشير إلى تفاصيل وقياسات البيت خاصة النقوش الداخلية وهو ما يجعل عملية البناء غير صادقة .

وأكدت أن عملية مقاضاة البلدية ستتم من أجل المحافظة على التراث الوطني لهذا البلد فالموقف ليس شخصيا إنما هو وطني حيث أن المحافظة على المباني التراثية في البحرين هو تسجيل حقبة هامة من تاريخ هذا البلد والحرص على توصيله للأجيال القادمة مستشهدة بتجارب بعض الدول الخليجية التي قامت بإزالة المباني القديمة ثم دب فيها الأسف الشديد لقيامها بذلك وسعت إلى التعويض عنها بإنشاء مبان مشابهة ولكن يصعب إدخال الحياة لهذا البيوت وتقديمها كما كانت.

وقالت ان إمكانية إيجاد الفنادق والملاهي في كل دول العالم أمر سهل وأمر يتحقق بقرار وتوفير المبالغ المالية المطلوبة إلا أن إيجاد مواقع تراثية وتاريخية أمر يصعب توفيره إن لم تكن هذه البلد تزخر بمثل هذه المعالم الهامة مؤكدة أن هذا ما تحقق للبحرين الذي تتميز عن الدول الأخرى بتمتعها بالمباني التراثية والمواقع التاريخية والأثرية وهو ما خلق موقعا هاما على خريطة العالم السياحية.

وفي هذا الصدد أوضحت أن الثقافة هي بوابة كل دولة في العالم كله وهي الواجهة الحقيقة للدول فإذا فقدت الثقافة لن يكون هناك قائم لأي دولة وهذا ما يدعو إلى تعزيز وترسيخ الثقافة في البحرين وتصدرها أولويات المملكة والترويج لها في الخارج على أساس ما لديها من تاريخ وتراث وثقافة لم تتحقق للكثير من الدول موضحة أنه إذا خسرت أي دولة تاريخها وتراثها لا يمكنها أن تعيد ما خسرته مشيرة إلى الكثير من المواقع التي تتطلع للمحافظة عليها وهي تلال المقابر والمعابد والكثير من المواقع الأثرية التي إذا تم المحافظة عليها وتطويرها ستخلق سياحية راقية وفرص عمل واقتصادا قويا للدولة.

من جانبها ذكرت المهندسة منار أن المنزل كان بحالة إنشائية متوسطة قابلة للترميم وكان ممكن من البلدية الاتصال بالقطاع لاتخاذ الإجراءات اللازمة من حيث وضع عمادات للمبنى ومباشرة عملية ترميمه كما متفق سابقا مع البلدية وخاصة أن الشيخة مي جهودها واضحة في هذا المجال وستكون قادرة بتوفير الدعم من القطاع الخاص لترميم البيت بدلا من هدمه وخسارة مبنى تراثي متميز.

وذكرت أن للمبنى قيمة تراثية عالية لما يحويه من عناصر معمارية مميزة ذات قيمة تاريخية لمساحته الكبيرة التي يمكن الاستفادة منها بشكل كبير ولموقعه الاستراتيجي الموجود على أربع شوارع رئيسية في قرية قلالي في محافظة المحرق الزاخرة بالتراث العمراني البحريني الأصيل وفي حال تم الترميم كان سيساهم في تعميق قيمته التراثية والاجتماعية بالنسبة الى سكان المنطقة بالإضافة إلى أنه سيكون نقطة جذب للسياح المهتمين بالتراث.

سأل رئيس الوزراء عن بيت المناعي الأثري ففوجئ بهدمه سموه يأمر بإعادة بنائه فورا باعتباره بيتاً تراثياً

كتب: لطفي نصر

خلال زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء لمجلس بن هندي بالمحرق أمس أكد سموه أن الحكومة مهتمة بترميم بيت المرحوم عبدالله بن عيسى المناعي بمنطقة قلالي الذي توفي عام ١٩٦٦ باعتباره بيتاً تاريخياً وتراثياً ومعلماً أثرياً هاما.. « وأكد » إنه ينوي زيارة هذا البيت قريبا لإعطاء إشارة البدء بترميمه بشكل لائق.

كانت المفاجأة عندما سمع سموه من السيدين محمد وعيسى ابني المرحوم عبدالله المناعي اللذين تواجدا بمجلس بن هندي أمس بأن بلدية المحرق قد هدمت البيت بالكامل يوم الأربعاء الماضي.. وعبر سموه عن استيائه مما سمعه حيث كان قد صدر قرار بترميم البيت على نفقة الدولة على ضوء اتفاق بين قطاع الثقافة والتراث الوطني بوزارة الإعلام ولجنة الإعمار والإسكان ومنظمة اليونسكو.

وقد أمر سموه أمس على الفور بإعادة بناء البيت على نفقة الدولة حيث تحتفظ أسرة المناعي بجميع صور وخرائط ورسومات ووثائق البيت.

وخلال اللقاء وجه أبناء المناعي جزيل الشكر والامتنان إلى سمو رئيس الوزراء على مواقفه الوطنية المتواصلة وحرصه على الحفاظ على تراث هذا البلد بأي ثمن وعدم التفريط في هذا الرصيد التاريخي الجدير بالاعتزاز به وليس المسارعة إلى هدمه كما حدث مع بيت المرحوم عبدالله المناعي!

ومن الجدير بالذكر أن بلدية المحرق كانت قد اتخذت قرارا برفع دعوى مستعجلة بهدم البيت ولكن بلدية المنامة نبهتها إلى أن هذا البيت سيتم ترميمه لكونه بيتا تراثيا وعلى الرغم من ذلك لجأت بلدية المحرق إلى هدمه بدعوى انهيار جزء منه بسبب الأمطار.

وفيما يلي نص الخطاب المرسل من شيخة محمد البنعلي القائم بأعمال الوكيل المساعد للثقافة والتراث الوطني إلى الدكتور جمعة الكعبي الوكيل المساعد لوزارة البلديات والزراعة بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٦ بخصوص هذا البيت الأثري:

بناء على المحادثات التي تمت بين سعادتكم وبين سعادة الوكيل المساعد للثقافة والتراث الوطني بشأن تصنيف مبنى رقم ١٠٨ طريق ٨٠٣٥ مجمع ٣٥٢ بقلالي بمحافظة المحرق، كأحد البيوت البحرينية التراثية من خلال زيارة المختصين للمنطقة والكشف على المبنى من قبل المهندس مأمون المؤيد ممثلا عن لجنة الاعمار والإسكان وكذلك مهندسي بلدية المنامة، مما يتطلب المحافظة عليه وترميمه.

ونظرا لقيام المجلس البلدي بمحافظة المحرق برفع دعوى بهدم المبنى المذكوره أعلاه في محكمة الأمور مستعجلة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٤ تحت رقم ٢٠٠٦/٢٦٣.

وحيث أن المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٥ بشأن حماية الآثار قد نص على أن وزارة الإعلام هي الجهة المختصة بالاشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار، وعلى الأخص المحافظة عليها وحمايتها في متاحفها أو ومخازنها، وفي المواقع، والمناطق الأثرية والتاريخية، وعرف الآثار الثابتة بأنها الآثار المتصلة بالأرض مثل التلال الأثرية، وبقايا المستوطنات والمدافن، والقلاع والحصون والمباني والبيوت التاريخية التراثية، والعيون والقنوات، والأبنية الدينية كالمعابد والمساجد وغيرها سواء كانت على الأرض أو في باطنها أو في البحر الإقليمي، كما نص على أن جميع الآثار ـ ثابتة أو غير ثابتة ـ تعتبر من الأموال العامة، فلا يجوز تملكها أو حيازتها أو التصرف فيها إلا في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في هذا القانون، والقرارات المنفذة له.

وبناء على ما تقدم، أرجو التكرم بتوجيه تعليماتكم الكريمة إلى المختصين لديكم لاتخاذ الإجراءات اللازمة ـ بصفة عاجلة ـ في هذا الشأن، وتجدون بطيه نسخة من كتاب السيد عيسى عبدالله المناعي ووثيقة الملكية للمبنى.